AL-ZAHRĀ' الزهراء

Jurnal Studi Islam Komprehensif

مجلة الدراسات الإسلامية والعربية

- اللغة العربية وأهمية تدريسها لغير الناطقين بها
- مشاكل تعليم اللغة العربية في إندونيسيا
- كلمات أعجمية في البيان العربي المبين
- قضايا فقهية معاصرة
- جهود المرأة ودورها في رواية الحديث
- كتابة البحث العلمي: خطة وصياغة

Al-Zahrā'	Vol. 4	No. 2	Hal. 105-201	2005	ISSN 1412-226 x

ISSN 1412-226 x

AL-ZAHRÃ' الزهراء

Jurnal Studi Islam Komprehensif

مجلة الدراسات الإسلامية والعربية

Staf Ahli
Agil Mahdali (Jami'ah Islamiyah Hukumiyah Insaniyah Malaysia)
Ja'far Abd. Salam (Al-Azhar University)
Bashiri Abdel Moety Sayyid Darwish (Al-Azhar University)
Huzaemah Tahido Yanggo (UIN Syarif Hidayatullah Jakarta)
Azman Islmail (IAIN Ar-Raniri Aceh)

Penanggung Jawab
Masri Elmahsyar Bidin

Dewan Redaksi
Syaerozi Dimyati
Ahmad Dardiri
Ahmad Sayuti Nasution
Sahabuddin S.
Rusli Hasbi

Sekretaris Redaksi
Umma Farida
Ahmaddin Ahmad Tohar

Editor Bahasa Arab
Shalahuddin An-Nadwi

Editor Bahasa Inggris
Amany Burhanuddin Umar Lubis

Al-Zahrã adalah media yang diterbitkan 2 edisi setiap tahun dalam bahasa Arab untuk peningkatan wawasan bidang Studi Islam. Redaksi menerima tulisan berupa artikel, laporan penelitian, atau tinjauan buku. Isi tulisan merupakan tanggung jawab penulis.

Alamat Redaksi
Fakultas Dirasat Islamiyah UIN Syarif Hidayatullah Jakarta
Telp & Faks. (+62-21) 7491820
Email :fdiazhar@yahoo.com

Al-Zahra	Vol. 4	No. 2	Hal. 105-201	2005	ISSN 1412-22

DAFTAR ISI محتويات العدد

اللغة العربية و أهمية تدريسها لغير الناطقين بها

صلاح الدين الندوي ١٠٥-١٣١

Bahasa Arab dan Urgensi Pengajarannya bagi Pelajar Non-Arab

Shalahuddin Al-Nadwi 105-131

مشاكل تعليم اللغة العربية في إندونيسيا

أحمد سيوطي ناسوتيون ١٣٢-١٤٤

Problematika Pengajaran Bahasa Arab di Indonesia

Ahmad Sayuthi Nasution 132-144

كلمات أعجمية في البيان العربي المبين

أحمد دردیری ١٤٥-١٥٦

Kata-kata 'Ajam dalam Bahasa Arab

Ahmad Dardiri 145-156

قضايا فقهية معاصرة

رسلي حسبي ١٥٧-١٦٩

Problematika Fiqh Kontemporer

Rusli Hasbi 157-169

جهود المرأة ودورها في رواية الحديث

أم فريدة ١٧٠-١٨٦

Upaya dan Peran Wanita dalam Periwayatan Hadits

Umma Farida 187-201

كتابة البحث العلمي في السياسة الشرعية: خطة وصياغة

أماني برهان الدين عمر لوبيس ١٨٧-٢٠١

Penulisan Karya Ilmiah: Langkah dan Metode Penyusunannya

Amany Burhanuddin Umar Lubis 180-192

كتابة البحث العلمي في السياسة الشرعية: خطة وصياغة

أماني برهان الدين عمر لوبيس

Abstrak

Menulis hasil penelitian atau karya ilmiah di bidang *siyasah syar'iyyah* harus disertai dengan penguasaan terhadap langkah, bentuk, dan metode. Dalam artikel ini, penulis berusaha memaparkan ketiga aspek tersebut, yang meliputi teknik pemilihan judul, tata cara menuangkan intisari penelitian yang terdiri dari pendahuluan, pasal-pasal pembahasan, dan penutup serta lampiran. Selain itu, penulis juga menjelaskan secara detil mengenai beberapa hal penting yang harus disertakan setelah memaparkan intisari penelitian, seperti menginterpretasikan hasil yang diperoleh dalam penelitian, memberikan saran dan rekomendasi berkaitan dengan hasil yang diperoleh, mengusulkan penelitian atau kajian lanjutan terkait dengan tema yang dibahas.

Kata kunci: *Al-bahts al-'ilmi:penelitian ilmiah, as-siyasah asy-syar'iyah: politik Islam*

مقدمة

في مجال تخصص السياسة الشرعية هناك بحوث ودراسات التي تعتمد على منهج معين في الكشف عن التوسعة على ولاة الأمر في أن يعملوا ما تقتضي به المصلحة مما لا يخالف أصول الدين وإن لم يقم عليه دليل خاص. فالسياسة في اللغة من أصل ساس الأمر سياسة بمعنى قام به، ثم رسمت بأنها

---

* أماني برهان الدين لوبيس أستاذ مساعد بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا. هذه المقالة أصلها ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية لكتابة البحوث العلمية في المجلات الفصلية المحكمة والمقالات الصحفية باللغة العربية، في ٣-٥ من شهر أكتوبر ٢٠٠٢ بفندق فيكتوريا في مدينة مالانج، تحت إشراف اتحاد المدرسين للغة العربية بإندونيسيا ومجلة آلو إندونيسيا الثقافية الشهرية وقسم الأدب العربي بكلية الآداب في جامعة مالانج الحكومية، حاوى الشرقية. وننشرها في هذه المجلة بتعديل وإضافات جديدة.

القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال.[١] وفي الاصطلاح، فعلم السياسة الشرعية علم يبحث فيه عما تدبر به شئون الدولة الإسلامية من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وإن لم يقم على كل تدبير دليل خاص.[٢] كما أكد فضيلة العلامة عبد الوهاب خلاف أن موضوع هذا العلم هو النظم والقوانين التي تتطلبها شئون الدولة من حيث مطابقاتها لأصول الدين وتحقيقها مصالح الناس وحاجتهم. والغرض من هذا العلم الوصول إلى تدبير شئون الدولة الإسلامية بنظم من دينها، والإبانة عن كفاية الإسلام بالسياسة العادلة وتقبله رعاية مصالح الناس في مختلف العصور والبلدان.[٣]

إن الغرض من تقديم هذا المقال إعطاء فكرة مبسطة لدارسي السياسية الشرعية والفقه الإسلامي بالكليات الإسلامية بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية تجاكرتا وغيرها من الجامعات عن الموضوعات التي تدخل في مجال السياسة الشرعية والفكر السياسي وكيفية كتابة البحث العلمي والرسالة العلمية في هذا المجال. أما عن طريقة إعداد وكتابة البحث العلمي قد ضمت إلى هذا المقال بطريقة أكثر أسهاب لإرشاد الباحثين عن كتابة البحث والاستفادة من الاستقراء والتحقيق والتبحر في المصادر والمراجع.

وفيما يلي عرض لكيفية إعداد البحوث العلمية في السياسة الشرعية بطريقة سهلة ومباشرة حتى يستفيد منها القراء والباحثون. وتتناول المقالة الموضوعات الآتية: منهج البحث في السياسة الشرعية، خصائص البحث العلمي، واختيار الموضوع، إخراج البحث، وكتابة البحث وأسلوب البحث. أملنا كبير في أن تتسع آفاق المعرفة عند الطلاب والباحثين، ويرتقي مستواهم العلمي ليأخذوا مكانهم في هذه الحياة ويؤدوا دورهم على وجه الكمال.

منهج البحث في السياسة الشرعية

هناك مجالات واسعة للسياسة الشرعية في شئون الدولة منها دستورية ومالية وخارجية وتعليمية وإجتماعية وغيرها. فيمكن في عمل البحث العلمي الجمع بين مباحث كل شأن من هذه الشئون أو المقارنة والمقابلة بين ما شرعه الإسلام وما وضع من النظم الحديثة تدبيرا لها.[٤] ففي مجال السياسة الشرعية تسنح الفرصة لإعادة دراسة النظم والقوانين من صفحات التاريخ الإسلامي والسياسي للأمة الإسلامية وتأخذ بحوثه حظها من السعة والتمحيص ويتجلى للمسلمين أن دينهم القويم لا يقصر عن مصلحة ولا يضيق بحاجة وأنه كفيل بالسياسة العادلة جامع لخيري الأولى والآخرة.

ففي كتابة بحث علمي في مجال تخصص السياسة الشرعية لابد التكلم عن أطوار التشريع الإسلامي في عهد الرسول، صلى الله عليه وسلم، في عصر

الراشدين وفي زمن الفقهاء المجتهدين، إلى جانب السياسات الشرعية في الدولة الإسلامية. وفي عرض هذه الموضوعات لابد الإلتزام بإتباع أسس ومناهج البحث العلمي من موضوعية وأسلوب البحث العلمي وتفسير النتائج وإبداء التوصيات والمقترحات. لنأخذ مثلا طريقة الأستاذ عبد الوهاب خلاف في تقديمه لهذا العلم، وفيما يلي التقسيمات:[٥]

أولا – السياسة الشرعية الدستورية التي تنقسم إلى نظام الحكم والدعائم التي تقوم عليها وحقوق الأفراد والحريات.

ثانيا — السلطات العامة في الإسلام: مصدها ومن يتولاها والسلطة التشريعية والسلطة القضائية و السلطة التنفيذية.

ثالثا — الخلافة: وجوب نصب الخليفة والشروط المعتبرة فيمن يولي الخلافة ومكانة الخلافة من الحكومة الإسلامية.

رابعا- السياسة الشرعية الخارجية: علاقة الدولة الإسلامية بالدول غير الإسلامة والقواعد التي بنيت عليها هذه السياسة، وأحكام الإسلام الحربية والسلمية.

خامسا- السياسة الشرعية المالية: الموارد والمصارف المالية.

وعلى الطالب يمكن أن يبحث في نظام لحكم الإسلامي ومنهج دراسته يبدأ بالإطلاع على التعاليم الأساسية المستقاة من القرآن والسنة، والتي يجب أن تهيمن على بنيان الدولة الإسلامية في كل أركانه. فقد قسم الأستاذ محمد عبد الله العربي هذا المجال إلى ثلاثة أقسام، أي الكيان الروحي والمادي في بنيان الدولة الإسلامية وأجهزة الدولة الإسلامية من رئاسة الدولة والجهاز التشريعي أو مجلس الشورى.[٦]

أما العلامة تقي الدين بن تيمية في كتابه *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، اهتم بالسياسة الشرعية التي تتناول أهم نواحي العلاقات الإنسانة، هي دعوة منهجية للعودة بالأحكام إلى معطيات كتاب الله وسنة رسوله. أما الموضوعات التي تناولها أداء الأمانات من قبل الولايالت والأموال، ثم أخذ يبحث عن الحدود والحقوق لله تعالى وللعباد.[٧]

ومن ضمن الموضوعات التي تدرس في مجال السياسة الشرعية دراسة تحليلية للمفكرين السياسيين، سواء كانوا من المثالين أم الواقعيين.[٨] فمن المهم كذلك دراسة النتاج الفكري للعلماء، لنأخذ مثلا الفارابي الذي يؤكد على أهمية الجمع بين الفكر والممارسة، فالفلسفة عنده فلسفة عملية.[٩] أما الماوردي، فلابد من إلقاء الضوء على أهم أفكاره التي تميزه من غيره، كحقوق الأمة على الإمام وحقوق الإمام على الأمة، والوزارة والإمارة والحسبة والديوان.[١٠]

وكثير من الباحثين إذا أرادوا أن يتوسعوا في الدراسة أو أتاحت لهم الفرصة لكتابة أطروحة الماجستير أو الدكتوراه، قد يكون الموضوع دراسة شاملة ومطولة لنظام الحكم والإدارة السياسية للدولة الإسلامية في عصورها

المختلفة.[١١] ومن ضمن ما يبحث عن نظام الحكم في الإسلام هو النظام السياسي بما فيه الخلافة والوزارة والكتابة والحجابة، والنظام الإداري في الإمارة على البلدان والدواوين والبريد والشرطة، والنظام الحربي، والنظام المالي، والنظام القضائي بما فيه النظر في المظالم والحسبة. ومطلوب كذلك شرح وتحليل العوامل المهمة التي تؤثر على النظام السياسي، مثل الحالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية.[١٢]

وبعد معرفة نماذج من مناهج البحث في السياسة الشرعية، نبدأ في عرض خصائص البحث العلمي والتي لابد توافرها في الكتابات والرسائل العلمية.

خصائص البحث العلمي

البحث: كلمة لها مدلول لغوي عام تعني : طلب الشيء, وإثارته, وفحصه هذه المعاني كلها مجتمعة تشير بالفعل إلي طبيعة البحث العلمي وإذ هو طلب لمجهول ويستدعي إثارة كل ما يمكن أن يمد الباحث بمعلومات مفيدة في مجال البحث، والتنقيب عنه، ثم فحص ما تجمع من تلك المعلومات لطرح ما ليس ذا صلة بالبحث المطلوب وإبعاده. ثم دراسة وتحليل ما تبقي مما له به صلة مباشرة ويساعد على دراسة جانب من جوانبه.[١٣]

ويعرف العلماء المتخصصون البحث بأنه: عملية, تجمع لها الحقائق والدراسات, وتستوفي فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص ولفحصها وفق مناهج علمية مقررة, يكون للباحث منها موقف معين, ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة. هذه النتائج هي ثمرة البحث, والغاية التي ينشدها الباحث من وراء العملية العلمية الفكرية, سواء كانت نظرية, أو تجريبية, وهي ما يعبر عنها علميا بـــ (الإضافة الجديدة) المطلوبة في البحوث العلمية العالية. وهذا شيء مهم جدا, بل هو عنصر أساسي في البحث, ليتطابق الاسم مع المسمى, والعنوان مع المضمون. والإضافة الجديدة في البحوث تتخذ صورا شتى, فقد تكون أفكارا جديدة في المجال العلمي، كما تكون حلا لمشكلة علمية, أو بيانا لغموض علمي, أو كشف القناع عن بعض التفسيرات الخاطئة، إلى غير ذلك من الاغراض المطلوبة مما يتفق ومدلول كلمة "البحث العلمي".[١٤]

أما خصائص البحث العلمي فأهمها:

أولا : **الموضوعية:** ويقصد منها الباحثون جانبين مهمين هما:

أ - حصر الدراسة, وتكثيف الجهد في إطار موضوع البحث. بعيدا عن الاستطراد, والخروج عن موضوع البحث إلى نقاط جانبية هامشية, مما يسبب تشتيت أفكار القارئ, وهو من قبل هذا جهد يأتي علي حساب

الموضوع الرئيس, فيؤثر على مستواه, في حين أن المفروض الاحتفاظ للبحث بكل مجهود, ومساحة على صفحاته.

ب – تجرد الأفكار والأحكام من النزعات الشخصية, وعدم التحيز مسبقا لأفكار, أو أشخاص معينين, فالهدف الأول والأخير من البحث هو التوصل إلى الحقيقة كما هي, مؤيدة بالأدلة والشواهد, بعيدة عن المؤثرات الشخصية, والخارجية التي من شأنها أن تغير الموازين.

"وليست أهمية العلوم وعظمتها في الحقائق التي كشفت عنها, بقدر ما هي كامنة في الطريقة, وفي الروح العلمية التي تبحث بها الحقائق."[١٥]

ثانيا: **المنهجية**: نسبة إلى المنهج وهو تنظيم المعلومات, بحيث يكون عرضها عرضا منطقيا سليما: متدرجا بالقارئ من السهل إلى المجهول, منتقلا من المسلمات إلى الخلافيات, متوخيا في كل ذلك انسجام الأفكار, وترابطه. جاء تعريفه بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة, إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين, وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.

"إن المهم بالدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي فحص خبرة الكاتب, وقدرته الفنية التي يبرزها, والتي تظهر من خلال استعماله لمعلومات في موضعها الصحيح".[١٦]

ولئن كانت هذه من أهم خصائص البحث العلمي ومكوناته, فهناك أمور أخرى مهمة تدل بنفسها على أصالة البحث, وجودته, والتزامه المنهج العلمي الصحيح. فالبحث العلمي يعرف من العنوان الذي يجمع بين الجدية, والدقة, والتبويب, وما بين الفصول والفقر من ترابط, وتجانس, وتناسب, والهوامش, وما هي عليه من إيجاز في الدلالة على المصادر, ثم ما يصحب كل ذلك من فهارس, وقائمة تامة للمعلومات عن المصادر والمراجع.

وإذا كانت هذه الأمور أدخل بالجانب الشكلي من البحث فإن قراءة فقرة هنا وهناك بين المقدمة والخاتمة تؤيد علمية البحث, إذا وقع القارئ على حسن الرأي, وجودة المناقشة, وشخصية الكاتب, وسيطرته على المادة, وإعرابه عن كل ذلك في لغة سليمة, جميلة, بعيدة عن التطويل, والثرثرة, وكلما زاد في القراءة ازداد قربا من المؤلف.[١٧]

والبحث العلمي يقوم بمقدار جدواه العلمية, والاجتماعية, وبقدر ظهور شخصية الباحث المتمثلة في أصالة أفكاره, المبنية على أساس من تفهم المادة العلمية, ومنهجيته, في عرضها, ومناقشتها بأسلوب علمي, هادئ, متجرد, والتزام الجوانب الفنية المطلوبة للبحث.

"فالشيء الأساسي, والذي ينبغي أن نحفظه دائما في عقولنا هو أن الدراسة, والبحث ليست مجرد تجميع البيانات, والمعلومات, والحقائق, ولكن تفسير الباحث لهذه الحقائق, وبيان معانيها, ووضعها في إطار منطقي مفيد هو الذي يميز التفكير العلمي عن سواه, فالبحث يتطلب الفكر. ومن هنا كان التفكير الذي يتضمنه البحث هو ما يسمى بالتفكير العلمي النقدي "Critical Thinking" [١٨].

بعد عرض مشكلة البحث تحديدا دقيقا واضحا، بحيث يتضمن هذا التحديد جميع النطاق الرئيسية والفرعية التي يشمل عليها، ويذكر أن مشكلة البحث تتحدد في محاولة الإجابة على الأسئلة أو الفروض. وليس هناك فرق جوهري بين فروض البحث وأسئلة البحث فكثيرا ما تصاغ الفروض بشكل أسئلة يحاول البحث ما هو الإجابة عليها أو يتثبت من صدقها. يجب أن لا ينسى الباحث أن البحث ما هو إلا فكرة من الأفكار أو تجربة من التجارب أو موضوع من الموضوعات اختارها الباحث وأخضعها لتقسيم وترتيب دقيق يضيق، فيحتاج إلى منهج تعينه على ترتيب الأفكار.

يعتبر منهج البحث وطريقته تلخيص الطريقة أو الأساليب أو المناهج التي استخدمها الباحث من دراسة وثائقية أو دراسة ميدانية أو وصفية أو دراسة الحالة. كما يشير إلى أساسيات البحث العلمي التي استند عليها في كيفية اختيار العينة إن وجدت. الأدوات والمواد التي استخدمها. والخطوات التي سار فيها أثناء التطبيق. كما يشير إلى جميع أساليب جمع البيانات من تجربة ووثائق ومقابلات شخصية ويشير إلى الأساسيات التي أستند إليها في عمل الجداول والطرق الاحصائية وتحليل لبيانات وكيف تم تبويب البيانات وتصنيفها؟ والمواقف التي تنطبق عليها نتائج البحث لتوضيح المدى الذي يعمم الباحث عليه نتائجه.[١٩]

اختيار الموضوع

يعد حسن اختيار الموضوع من العوامل القوية في نجاح البحث، خاصة في مجال السياسة الشرعية، فلا بد من الباحث أن يختار البحث الذي يلاقي صدى قويا في نفسه وتجاوبا تاما مع ميله وفكره، فلا يختار موضوعا لا يميل إليه، أو آخر يخالف عقيدته، حتى لا يتعثر في خطواته. سبق الحديث عن خصائص البحث العلمي، ونتحدث هنا عن الطرق التي يمكن أن يستعين بها الباحث في اختيار موضوع البحث.

ومن المشكلات الكبرى في إعداد البحث اختيار موضوعه، وهي مشكلات تتفاوت صعوبتها بتفاوت قدرات الباحثين وإمكانات وظروف كل باحث، ومن هنا فإن افتراض تعميم طرق الاختيار أمر غير مقبول، ولكن يمكن

إبداء بعض الملاحظات أو التوجيهات التي تعين في تذليل صعوبة عملية الاختيار، ويجدر بنا هنا أن نتذكر الحديث السابق عن أنواع الباحثين واختلافهم تبعا لقدراتهم وخبراتهم وأهدافهم من إعداد البحث العلمي.

وإذا كان الباحث ينتمي إلى الباحثين من النوع الأول— أي طلاب الجامعات والمعاهد العليا—فإنني أضع بين يديه الملاحظات التالية:

أولا : عدم الإطالة في البحث وأنسب الأحجام التي تلائم هذا النوع من الباحثين هو حجم "المقال" كما سبق تعريفه.

ثانيا : اختيار الموضوع من بين الموضوعات التي يدرسها الباحث في علم السياسة الشرعية أو الفقه السياسي المقررة عليه خلال عامه الدراسي، أو موضوعات يتصل لها، فمن شأن هذا الاختيار أن يتيح للباحث فرصة الاتصال بعدد من المراجع التي تعده مباشرة بالمعلومات المقررة عليه خلال عامه الدراسي، أو موضوعات يتصل بها، فمن شأن هذا الاختيار أن يتيح للباحث فرصة الاتصال بعدد من المراجع في السياسة الشرعية التي تمده مباشرة بالمعلومات المقررة عليه في عامة الدراسي. وبالتالي سوف يحسن قراءتها وتحصيلها، ويجني من ورائها نفعا عاجلا، يغري الباحثين على الإقبال بحماس ورغبة إلى البحث والتحصيل.

ثالثا : ليس من الضروري أن يكون اختيار موضوع البحث قائما على الأسس التي سبق الحديث عنها في تحديد مفهوم البحث العلمي إذ يكنى أن يمارس الباحث في هذه المرحلة أسلوب العمل في البحث العلمي من خلال المعالجة وطريقة التناول والتدريب على التعامل مع المصادر وصياغة الأفكار، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بتقنية البحث.

رابعا : يستطيع الباحثون من هذا النوع أن يتجهوا إلى أسلوب البحث الجماعي، وذلك باشتراك عدد من الباحثين في موضوع واحد، ويتناول كل باحث منهم زاوية معينة منه، تحت إشراف وتوجيه أستاذ واحد، كيفما كان ميدان البحث نظرا أو تجريبا أو ميدانيا. ولهذا الأسلوب الجماعي آثارا محمودة في تكوين هؤلاء الباحثين بما يثيره في نفوسهم من رغبة السباق والتنافس البناء والتعاون المثمر، والتزود بثقافة واسعة والإحاطة بمعلومات كثيرة قد لا يتاح لأي باحث منهم أن يحققها في حالة ملاحظة استقلاله بهذا البحث.

أما إذا كان الباحث من النوع الثاني- أي طلاب الدراسات المعمقة والباحثين-، وهم المعنيون بهذا الحديث فإن دورهم شاق وعسير، ومسألة اختيار موضوع البحث بالنسبة لهم أهم وأصعب مراحل العمل في البحث العلمي، لأن الاختيار في أحد مباحث مجال السياسة الشرعية يمثل نقطة البدء،

فإذا كان اختيارا سليما سارت الخطوات التالية في نسق واضطراد وتفتحت أمام الباحث كل الدروب والأبواب.

وسوف يهون هذه المشاق—بكل تأكيد—تحقيق الأمل الذي نرجوه من كتابة البحث في السياسة الشرعية. ودعونا إليه في إعداد قوائم البحوث المنجزة، والمسجلة قيد البحث وتكون الخطط العلمية، وطرح الموضوعات على الدارسين. وإلى أن يتحقق شيء من ذلك فلا مفر من اتباع الأسلوب القائم أن الممكن، مع إبداء بعض الملاحظات التي يمكن أن ترشد أولئك الباحثين.

ومما يعينه سماع المناقشات العلمية المذاعة على موجات الأثير وحضور الجلسات العلمية المنعقدة لمناقشة بحث علمي يتصل بالسياسة الشرعية —أثناء حديثه—إلى موضوع معين ويلفت النظر إلى أهمية دراسته، ومن المؤكد أن الراغب في البحث العلمي سيحقق فوائد مختلفة من خلال سماع وحضور تلك المناقشات. والاحتكاك بالأوساط العلمية قريبة الصلة بالسياسة الشرعية. إن اكتشاف الباحث موضوع البحث لا يأتي مغامرة بطولية، أو مصادفة عشوائية وأن تتفجر به ينابيع الأرض، أو تتساقط به سحب السماء وإنما هو عمل وجهد يؤدي إلى معرفة دقيقة واعية، تتكون —مع ماسبق—من القراءة في العلم الذي يريده الباحث. فقراءة الدراسات والمصادر والمخطوطات والمطبوعات تعين الباحث في تكوين فكرة شاملة عن تاريخ الدراسات والبحوث في هذا العلم ومن خلال ذلك سوف يصبح قادرا على تكوين عدة موضوعات يستوجيها من معرفته وقراءاته ينتقيها صالحة للبحث، فإذا تحقق له ذلك، كان عليه أن يقوم بفحصها حتى يهتدي إلى سلامة موضوع من بينها ويختاره.

ومما يساعد الباحث الاطلاع على آثار الأساتذة والباحثين المتخصصين في السياسة الشرعية، وسيجد في المكتبات قسما للفهاريس بأسماء المؤلفين، ويمكنه أن يستعين بما يذكره المؤلفون—عادة—في الصفحة الأخيرة من بعض كتبهم تحت عنوان "كتب المؤلف" أو "صدر المؤلف" أو "تحت طبع".

والاتصال بمكان الإفادة في ميدان بحثه، كدور العلم ومراكز البحوث والأساتذة المتخصصين في السياسة الشرعية، والباحثين على اختلاف درجاتهم، والقائمين على الدولة، بالطرق الرسمية أو العلاقات الخاصة.

والباحثون من النوع الثالث — أي الباحثون المتخصصون الذين مارسوا البحث العلمي وطبقوا مناهجه- يستطيع كل باحث متخصص في السياسة الشرعية أو فرع من فروع العلم أن يحدد لنفسه مسارا يسلكه في إطار هذا المسار يضع الموضوعات التي يختار بحثها بنفسه أو التي يعرضها على الباحثين من النوع الأول أو الثاني.[٢٠]

ونأمل أن تتضافر جهود هؤلاء الباحثين—كل باحث في مجاله— حول إعداد مخطط علمي بالدراسات والبحوث الجديرة بالبحث أو الملحة في

السياسة الشرعية، معتمدين في إعداد مخططاتهم للدراسات على أسس قويمة كالأسباب العلمية الخالصة، أو تلبية الحاجات البيئية أو الإقليمية العاجلة، أو النفع الإنساني العام أو غير ذلك من الأسس.

إخراج البحث

إخراج البحث: هو عملية تنظيمية، وترتيب العلاقات بين أجزائه في إطار نظم تعارف عليها المشتغلون بالبحث العلمي. ويتكون البحث من ثلاث وحدات هي المدخل والصلب والملحقات.

أولها: المدخل

ويشتمل على ما يأتي:

١- صفة العنوان
٢- الإهداء
٣- كلمة الشكر
٤- محتوى البحث

وبعض الباحثين يترك صفحة بيضاء في المدخل ليسجل عليها المناقشون تقدير البحث مصحوبا بتوقيعهم.

صفحة العنوان:

وهي مرآة البحث، ويجب أن تحتوي على البيانات التالية:

١- اسم المعهد العلمي أو الجامعة تفصيلا.
٢- عنوان البحث كاملا.
٣- اسم صاحبه.
٤- اسم المشرف أو الموجه، واحد أو أكثر.
٥- نوع الدرجة العلمية، المرشح لنيلها البحث.
٦- تاريخ إعداده.

الإهداء

يهدي بعض الباحثين عملهم إلى آخرين من الأشخاص الحقيقيين كالأهل والأساتذه والأصدقاء، وأية طائفة من البشر، أو الأشخاص الاعتباريين كالوطن والأرض وما شابه ذلك. وقد يكون الإهداء لرمز أو فكرة أو أمر معنوي، وإهداء البحث بكل أشكاله لا يمثل جزء ضروريا في البحث العلمي فلا يترتب على عدم وجوده نقص أو إخلال كما لا يترتب على وجوده فضول يخل بالمنهج العلمي.

الشكر

يرغب بعض الباحثين في إبداء شكرهم لأساتذتهم في السياسة الشرعية وكل من أعانهم في إعداد البحث، من الأساتذة المناقشين أو المراجعين أو غيرهم، ويفردون لهذا الشكر مكانا بارزا ويضعونه في مدخل البحث، والشكر كالإهداء لا يمثل وجوده فضولا مخلا، ولا عدمه نقصا معيبا. وهناك من الباحثين من يكتفون بعبارة شكر عامة في ختام مقدمة البحث.

محتوى البحث

يعرض الباحث القضايا التي سوف يدرسها في بحثه في مجال السياسة الشرعية، بحيث يستطيع القارئ أن يتعرف من خلال ذلك العرض تتابع القضايا المطروحة للمناقشة في هذا البحث.

ثانيها- صلب البحث

الجزء الثاني من البحث وهو أهم جانب استغرق طاقته الباحث ووقته وفيه نضع أمورا ثلاثة هي:

١- المقدمة.
٢- الأبواب أو الفصول أو الأجزاء الرئيسية.
٣- الخاتمة.

ثالثها- الملحقات

الملحقات: أمور تعم فائدة البحث--، ولا يتوقف عليها عرض أفكاره أو استنتاج أحكامه. ويتناول الباحث في هذا الجانب الحديث المتمم من توابع، وقوائم المصادر والمراجع أو فهرست الموضوعات.

أ) التوابع

تشمل التوابع كل ما يثرى البحث ولا ينسجم عرضه مع الأفكار أو التذييل ومن أمثلة التوابع الإحصائيات، والرسوم البيانية والخرائط بأنواعها، والفهارس والرسوم التوضيحية.

ب) قائمة المصادر والمراجع

من ملحقات البحث قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيبا هجائيا ويراعي في الترتيب استخدام أحد أسلوبين:

أسلوب يعتمد اسم المصدر، وآخر يعتمد اسم صاحبه، وعند اعتماد اسم المصدر نسقط من الاعتبار عند الترتيب أداة التعريف "ال" ونلاحظ ما يلي:

١- ذكر بيانات المصدر كاملة بحيث يشمل اسم المصدر، والمؤلف، دار النشر ومكانه وتاريخه.

٢- ترتيب المصادر والمراجع باختلاف لغاتها وأنواعها، وفتوضع أولا المراجع العربية إذا كان البحث مكتوبا باللغة العربية، ثم نذكر المراجع الأجنبية وداخل المراجع العربية يقدم ذكر الكتب على الدوريات والصحف.[٢١]

هناك الكثير من طرق كتابة مصادر البحث، ويذكر الباحث منهجه في كتابة البحث العلمي وعليه أن يختار طريقة واحدة ويطبقها على نسق واحد في كل كتابته.

كتابة البحث وأسلوب البحث

من تعاريف العلم: بأنه مجموعة من الحقائق العلمية في مجال السياسة الشرعية يمكن التوصل إليها عن طريق التفكير العلمي. والحقيقة العلمية بحد ذاتها هي فكرة تصاغ بأسلوب واضح يعبر عن معناها. والأسلوب السليم يوضح الفكرة للقارئ فيفهم المعنى بعكس الأسلوب الركيك الذي يضعف الفكرة ويضيع المعنى الذي يقصده الباحث. وبهذا الصدد قال أستاذ مشرف لتلميذه وهو ينصحه عند قراءته لمقدمة بحثه: أعد كتابه المقدمة مرة أخرى ثم أقرأها ثم لحنها ثم سمعها ثم غنيها ثم سمعها، وفي كل مرة أعد كتابتها. حتى تتضح أفكارك ويسهل عليك التعبير.

- أما البحث فهو سؤال أو تجربة من التجارب أو موضوع محدد من موضوعات السياسة الشرعية، اعتمده الباحث وأخضعه لمنهج معين بخطة، رسم فيها أهدافه وحدوده، في جمع البيانات وحسن عرضها وإبراز وخصائصها في دراسة تقوم على الفهم والتحليل والتركيب والتطبيق والتقويم والوصول إلى النتائج المسندة بالأدلة. وقد رافقته في ذلك يساهم في الكشف العلمي وإضافة الجديد للتراث الإنساني:

١- أن يتميز الأسلوب بالدقة التي تعبر عن صدق البحث في السياسة الشرعية أو الفقه السياسي.
٢- الأسلوب ملائم للمادة (أسلوب علمي) - (أسلوب أدبي).
٣- أن يميز الأفكار الجديرة بالتصديق والاقتباس وأي الأفكار تستحق النقل والمناقشة.
٤- القدرة على التعبير عما يريد بأقل الكلمات لأن قيمة البحث تقاس بنوعيته وليس بكميته.
٥- التأكد من سلامة اللغة والاملاء.
٦- القدرة على تنظيم المعلومات من الناحية المنطقية.
٧- القدرة على تنظيم الأفكار بفاعلية فالبحث ليس وصف لدراسة المشكلة التي حددها الباحث فحسب بل هو محاولة فعالة في البناء الفكري ينظم الباحث من خلالها العلاقات والأسباب والنتائج.

٨- التسلسل المنتظم والتماسك بين أجزاء الدراسة المختلفة في السياسة الشرعية من فصول وأبواب بحيث يصبح البحث كالعقد المنتظم.
٩- ألا يحذف الباحث أي حقيقة تخالف رأيه.
١٠- ألا يبدي الباحث أي رأي شخصي دون أن يعززه بالأدلة والأسانيد الموثوقة.

وهناك بعض الأمور المهمة التي يجب أن يأخذها الباحث بعين الاعتبار عند كتابه فصول الرسالة يذكر منها:

(أ) وحدة الرسالة: يجب أن لا يغيب عن ذهن الباحث أن البحث يعالج فكرة واحدة أساسية.

(ب) التماسك بين فصول الرسالة بتنظيم الأفكار وترتيبها والمحافظة على تسلسلها: ويستخدم بعض الكلمات التي تساعد على تماسك الأفكار وربطها ببعضها البعض ونذكر منها على سبيل المثال:

ومن أساليب روابط البحث ما يلي: أما من حيث...، وهكذا يظهر...، وإذا كانت...، وحيث أن...، وعلى الرغم...، ولقد أدى هذا...، إذا يظهر بالمقارنة...، ولما كانت...، وهكذا كان...، ولقد أدى هذا...، ولعل من أهم...، وتتضح أهمية...، ويتجلى مما سبق...، ومن هنا كان...، وينتج عن هذا...، بالإضافة إلى...، ومن المظاهر...، ومع أن...، يظهر مما سبق ذكره...، أما عند...، لعله قد اتضح...، على أن...، وغير ذلك.

(ج) الثبات: على الباحث أن يتبع أسلوب أو نموذج واحد في الكتابة ويسير على منواله باستمرار.

(د) الوضوح: يجب أن يعرض الباحث الأفكار بوضوح وأن الدقة في اختيار الألفاظ تساعد في توضيح معنى الفكرة.

(ه) الإيجاز: يجب أن يبتعد الباحث عن التكرار والإطالة. ويختصر أو يلخص.

ونضيف هنا بعض النقاط الهامة بعد عرض صلب البحث، وهي:

١- تفسير النتائج

يعرض الباحث نتائجه بشكل جداول وأرقام إحصائية. أو يعرض الحقائق التي لا خلاف عليها. ثم يفسر نتائجه بشكل استنتاجات مبنية على الأدلة. فالأدلة هي القاعدة الأساسية للبناء العلمي والمعرفي. وأما فروضه النهائية (Final hypothesis) فيجب أن تقوم على الحيثيات وتستند على الأدلة السليمة.

٢- التوصيات والمقترحات

يضع الباحث توصياته ومقترحاته في ضوء النتائج التي توصل إليها. ويفضل أن يكون الباحث متواضعا في توصياته ومقترحاته، ويجب أن يبتعد عن إعطاء الحلول أو التعميمات الشاملة والواسعة. بل يحدد المدى الذي يعمم عليه نتائجه في البحث.

٣- البحوث والدراسات المقترحة

يعتبر البحث في السياسة الشرعية حلقة في السلسلة المترابطة من البحوث والدراسات في هذا المجال. فكل بحث يعتمد على البحوث التي سبقته. في تحديد مشكلته، في الأدوات المستخدمة، وفي منهجية البحث.

- كما يجب أن يؤدي البحث إلى إثارة جديدة. ولا تقاس أهمية البحوث بما تتوصل إليه من نتائج وتفسيرات وحسب بل إنما بما تثيره من مشكلات وبحوث أخرى.
- وبالرغم من أن البحوث والدراسات تجيب على أسئلة البحث أو تمتحن فروضه إلا أنها تطرح عددا كبيرا من الأسئلة والمشكلات في السياسة الشرعية التي تحتاج إلى دراسات أخرى.
- ومن هذا نرى أن كل بحث أو دراسة يعتبر لبه البناء اللانهائي لصرح العلم والمعرفة والبحث.

٤- الخلاصة

وبعد أن ينتهي الباحث من كتابة البحث في مجال السياسة الشرعية وعرض النتائج وتفسيرها وتقديم مقترحاته وتوصياته في ضوئها. عليه أن يعطي فكرة عامة عن مشروع بحثه للقارئ الذي لم يسمع عنه من قبل.

- إن الخلاصة يجب أن تكون موجزة وقصيرة وعلى الباحث أن ينظم أفكاره بصورة مترابطة ويحافظ على تسلسل الأفكار، كما ينبغي أن يؤكد على الأفكار المهمة في البحث.
- كما ينبغي عليه الاهتمام بالأسلوب الاستنتاجي والتحليلي لكون الخلاصة ليست سرد للحقائق. لذا فعلى الباحث أن يطلع على اللغة العلمية السائدة في المجلات العلمية التي تنشر خلاصة للبحوث لكي يتعرف الباحث على أسلوب المتخصصين في الدراسات السياسة في كتابه ملخص البحث. وإعطاء فكرة عامة واضحة عنه.
- وتقتصر الخلاصة على أهداف البحث ومجال البحث والنتائج التي توصل إليها والاستنباطات المدعمة بالأدلة.

الخاتمة

فواضح مما سبق أن البحث العلمي في مجال تخصص السياسة الشرعية هو سؤال أو تجربة من التجارب تنظيم الدولة الإسلامية على مد العصور أو موضوع محدد من الموضوعات الدستورية والإدارية في الدولة مثلا، اعتمده الباحث وأخضعه لمنهج معين بخطة، رسم فيها أهدافه وحدوده، في جمع البيانات وحسن عرضها وإبراز وخصائصها في دراسة تقوم على الفهم والتحليل

والتركيب والتطبيق والتقويم والوصول إلى النتائج المسندة بالأدلة. وقد رافقته في ذلك يساهم في الكشف العلمي وإضافة الجديد للتراث الإنساني في مجال السياسة الشرعية.

ومن خلال ما تقدم لقد بينا الأفكار المهمة التي يجب على الباحث الاعتبار به في كتابة البحث العلمي. ولا يتوقف ذكر الجديد في البحث عن السياسة الشرعية ونظام حكم إسلامي على الحديث عنه في الخاتمة، فالمفروض أن كل جديد في البحث ورد ذكره مقترنا بموضعه في البحث، وتكون الخاتمة إبراز الجديد الذي ورد، وتجميعه في مكان واحد بعد استخراجه من فصول البحث وأبوابه. وبهذه الطريقة يتضح ما توصل إليه الباحث في الفقه والفكر السياسي الإسلامي أن يخوض في أعمال علمية أخرى مثل تقديم الأبحاث الميدانية والكتابات العلمية، سواء على المستوى القومي أم الدولي. والله من وراء القصد، وإليه ترجع الأمور.

---

[1] لويس معلوف، *المنجد في اللغة والأعلام* (بيروت: دار المشرق، ١٩٧٣) ص ٣٦٢.

[2] عبد الوهاب خلاف، *السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية* (القاهرة: دار الأنصار،١٩٧٧) ص ٥.

[3] عبد الوهاب خلاف، *السياسة الشرعية*، ص ٥.

[4] عبد الوهاب خلاف، *السياسة الشرعية*، ص ٦.

[5] عبد الوهاب خلاف، *السياسة الشرعية*، ص ١٥٠-١٥١.

[6] محمد عبد الله العربي، *نظام الحكم في الإسلام (القاهرة:* دار الفكر،١٩٦٨) ص ١٧-١٨.

[7] تقي الدين بن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*(بيروت: دار الفكر الحديث، دس) ص ٦-٧.

[8] حورية توفيق مجاهد، *الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢) ص ١١.

[9] حورية توفيق مجاهد، *الفكر السياسي*، ص ٢٢١.

[10] حورية توفيق مجاهد، *الفكر السياسي*، ص ٢٣٨-٢٣٩ وأنظر الماوردي، *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*(القاهرة: مصطفى الباي الحلبي، ١٩٧٣).

[11] مثال لهذا رسالة دكتوراه للكاتبة تحت الطبع، أنظر أماني برهان الدين عمر لوبيس، *نظام الحكم والإدارة السياسية لدولة المماليك بمصر والشام* (جاكرتا: الدراسات العليا بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا، ٢٠٠٢).

[12] أنظر حسن إبراهيم حسن، *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢)، ج ١-٤.

[13] محمد عجاج الخطيب، *لمحات في المكتبة والبحث والمصادر* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥ م) ط السادسة عشر، ص ٩٩-١٠٠.

[14] أنظر عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، *كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة* (القاهرة: دار الشروق، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م)، ص ٥٨-٥٩.

[١٠] حنان عيسى سلطان وغانم سعيد شريف العبيدي، *أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق*، الطبعة الأولى (الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤ م)، ص ٧٣.

[١١] و ل ج . ول. و. سمث بيكفورد، *الدليل الى كتابة البحوث الجامعية ورسائل الماجستير والدكتوراه*، عربه بتصرف عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، (جدة: تهامة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، ص٩٩.

[١٢] أنظر عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، *كتابة البحث العلمي*، ص ٢٧-٢٩.

[١٣] أحمد بدر، *أصول البحث العلمي ومناهجه* (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٨ م) ص٥١.

[١٤] حنان عيسى سلطان، *أساسيات البحث العلمي*، ص ٤٣٠.

[١٥] أحمد سيد محمد، *الدليل إلى منهج البحث العلمي*، ص ٣٦-٣٧.

[١٦] أحمد سيد محمد، *الدليل إلى منهج البحث العلمي*، ص ٦٨.

المراجع

ابن تيمية، تقي الدين، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، بيروت، دار الفكر الحديث، دس.

الخطيب، محمد عجاج، *لمحات في المكتبة والبحث والمصادر*، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥.

أبوسليمان، عبد الوهاب إبراهيم، *كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة*، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٢.

بيكفورد، و ل ج . ول. و. سمث، *الدليل الى كتابة البحوث الجامعية ورسائل الماجستير والدكتوراه*، عربه بتصرف عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، جدة، تهامة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

بدر، أحمد، *أصول البحث العلمي ومناهجه*، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٨ م.

حسن، إبراهيم حسن، *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢.

خلاف، عبد الوهاب، *السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية*، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٧.

العبيدي، حنان عيسى سلطان وغانم سعيد شريف، *أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق*، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

العربي، محمد عبد الله، *نظام الحكم في الإسلام*، القاهرة، دار الفكر، ١٩٦٨.

لوبيس، أماني برهان الدين عمر، *نظام الحكم والإدارة السياسية لدولة المماليك بمصر والشام*، جاكرتا، الدراسات العليا بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا، ٢٠٠٢.

مجاهد، حورية توفيق، *الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢.

معلوف، لويس، *المنجد في اللغة والأعلام* (بيروت: دار المشرق، ١٩٧٣)